

تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس بين التراث الدستوري
والمسار الثوري – دراسة تحليلية -

The experience of democratic transition in Tunisia between
the constitutional heritage and the revolutionary path
- an analytical study -

جلطي منصور*

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

Mansour.djelti@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/29 - تاريخ القبول: 2023/04/30 - تاريخ النشر: 2023/06/05

الملخص:

يتناول هذا المقال مسألة الانتقال الديمقراطي في بلد عربي وهو تونس ويعالج الإشكالات القانونية المرتبطة بعملية الانتقال الديمقراطي ومدى تأثيرها بالفعل الثوري في تونس بعد الثورة في اعقاب ما سمي بأحداث الربيع العربي، وما تلاه من إصلاحات دستورية بعد سقوط نظام بن علي وتأثير ذلك كله على عملية الانتقال ككل وهل نجح نموذج الانتقال الديمقراطي في تونس .
الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ الإصلاح الدستوري؛ الثورة؛ الانتخابات ؛ الحقوق والحريات .

Abstract:

This article deals with the issue of democratic transition in an Arab country, which is Tunisia, and deals with the legal problems associated with the democratic transition process and the extent to which it was affected by the revolutionary action in Tunisia after the revolution in the wake of the so-called events of the Arab Spring, and the subsequent constitutional reforms after the fall of the Ben Ali regime and the impact of all of this on the transition process. As a whole, did the democratic transition model succeed in Tunisia.

Keywords: democratic transition; constitutional reform; revolution; The election ; Rights and freedoms.

مقدمة:

كانت تونس منذ حصولها على الاستقلال سنة 1956 و إلى ثورة جانفي ، 2011 دولة الحزب المهيمن و كانت السلطة متمركزة في شخص الرئيس. لم يحكم التونسيين في الفترة الممتدة بين سنة 1956 وسنة 2011 سوى رئيسين للجمهورية و هما الحبيب بورقيبة - الذي كثيرا ما يشار إليه بأب الاستقلال - و زين العابدين بن علي الذي شغل منصب وزير الداخلية ثم رئيس الوزراء في عهد بورقيبة و قد أطاح بن علي ببورقيبة في سنة 1987 بعد انقلاب سلمي¹.

¹ - عياض بن عاشور ، الثورات والإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية ، ملفات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2011 ، ص 145 ..

سيطر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو الحزب التابع لبن علي، على الحياة السياسية بعد وصول هذا الأخير للحكم واتسمت هذه الأخيرة بالانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان والقيود المفروضة على وسائل الإعلام وانتشار الفساد، كانت العمليات الانتخابية تخضع لرقابة مشددة من قبل وزارة الداخلية والتجمع الدستوري الديمقراطي وكانت تجرى في إطار قانوني يهدف لضمان هيمنة هذا الحزب.

يحيل "الجدل الدستوري التأسيسي" الجاري على فكرة أساسية يبدو أنها تعكس إلى حد كبير التجربة والخصوصية التونسية في التحول السياسي، في العصر الحديث والمعاصر؛ إذ يظهر أن التحول السياسي في تونس ارتبط دومًا بشكل مباشر أو غير مباشر باجتهاد دستوري، يؤسس لفكرة مركزية وهي الحرص المستمر على أن يكون التحول أو الانتقال أو التغيير أو حتى الثورة، تحظى بشرعية دستورية بشكل من الأشكال، حتى لا تبدو قفراً في الفراغ أو ارتداء في المجهول.

ولعل إطلالة على التجربة السياسية التونسية الحديثة والمعاصرة، تكشف عن خيط ناظم يميزها، وهو تأصيل كل عملية تحول أو تغيير في مرجعيتها الدستورية؛ فمع منتصف القرن التاسع عشر، وبداية تشكّل معالم الدولة التونسية الحديثة، تركز في التجربة السياسية ما يشبه خبرة أو تراثًا، يقوم على محاولة التأسيس على وثيقة دستورية أو ما يماثلها.

ولا يبدو أن الدستور الذي جاء بعد ثورة أطاحت بنظام حكم لأكثر من نصف قرن، يعبر تمامًا عن إرادة شعبية وطنية عبرت عن نفسها من خلال نوابها في المجلس

التأسيسي ، بقدر ما يعبر عن تسوية تاريخية بين قوى سياسية ، بعضها تقليدي والبعض الآخر حديثي ، نجحت مرة أخرى في استدعاء العوامل الخارجية لوضع بصمتها على الدستور ، وهذا ما يقودنا إلى أن نتساءل : إلى أي حد ساهمت الثورة التونسية و الإصلاحات الدستورية التي أعقبتها في تكريس وتعزيز ثقافة الانتقال الديمقراطي داخل هذا البلد ؟.

للإجابة على هذه الإشكالية قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى مطلبين: المطلب الأول تناولت فيه إطار عملية صياغة الدستور، في حين خصصت المطلب الثاني لأتساءل فيه عما إذا كانت الاستحقاقات الانتخابية التي أجريت في تونس بعد الثورة تعد طريقا نحو تكريس الإصلاح الدستوري وخطوة إلى الامام في مسيرة الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: إطار عملية صياغة الدستور

لقد شكلت عملية صياغة الدستور التونسي بعد الثورة حدثا هاما لكل التونسيين ، لأنه الدستور الذي حلم به التونسيين منذ زمن بعيد وهم يعيشون تحت وطأة حكم استبدادي جثم على صدورهم ما يقارب الثلاثين سنة ، ومما لاشك فيه أن عملية إعداد هذا الدستور والمصادقة عليه وأيضا تلك القضايا الرئيسية والمسائل الحساسة التي تناولها قد لقيت نقاشا حادا لدى جميع التونسيين على وجه العموم ، والطبقة السياسية والمثقفة على وجه الخصوص ، وحتى بين أعضاء المجلس التأسيسي التونسي المنتخب لهذا الغرض بسبب تباين المواقف واختلاف الرؤى ، وعلية فقد قسمت هذا المطلب إلى خمسة فروع ، تناولت في الفرع الأول : الاطار القانوني لصياغة الدستور ، أما الفرع الثاني فقد خصصته لعملية المصادقة على الدستور ، في حين تكلمت عن القضايا الرئيسية في الدستور الجديد

في الفرع الثالث من هذا المطلب ، لأعرج على التناقضات التي عرفها هذا الدستور في الفرع الرابع ، لأختتم هذا المطلب بالحديث عن تعديل الدستور .

الفرع الأول : الإطار القانوني

ينظم عملية صياغة الدستور نصان و هما قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية (المشار إليه عادة باستخدام عبارة "الدستور الصغير") والنظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي² خصص القانون المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية الذي تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي يوم 16 ديسمبر 2011 فصلا واحدا "للسلطة التأسيسية" ، ونص الفصل فقط على أن المصادقة على الدستور فصلا فصلا تستوجب الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس ، أي أن أغلبية الثلثين ضرورية للمصادقة على الدستور برمته ، بالإضافة إلى ذلك ، نص الفصل 3 على أنه في حالة تعذر المجلس الحصول على الأغلبية المطلوبة أثناء القراءة الأولى ، وجب إعادة التصويت في غضون شهر واحد ، وإن تعذر ذلك مجددا ، يتم عرض مسودة الدستور على استفتاء عام للمصادقة عليه بأغلبية مطلقة للمقترعين ، ولا توجد أحكام في القانون المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية في صورة ما رفض الشعب الدستور وكانت نتيجة الاستفتاء سلبية³.

وقد حدد القانون المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية سقفا عاليا نسبيا للمصادقة على الدستور ، وبما أنه لا يوجد حزب أو تحالف أحزاب له أغلبية النواب فإن هذا العامل ساهم في خلق مناخ للنقاش والتفاهم وخصوصا درجة كبيرة

² - القانون التأسيسي عدد6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 والمتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية

³ - أسماء نويرة ، صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس : مداخلة أقيمت أمام الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. جندوبة بتونس ، فبراير 2015 .

من التوافق بين النواب، وخلافا للقانون المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية فإن النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي لا يرتقي إلى مكانة القانون، بل هو نص داخلي يقدم إطارا يوجه عمل المجلس بما في ذلك تحديد حقوق و واجبات النواب، تمت صياغة النص بالاعتماد على القانون المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية و تمت المصادقة عليه يوم 20 جانفي 2012، وعرف النظام الداخلي 04 تعديلات بعد المصادقة عليه وهو ما يعكس التحديات الإجرائية التي واجهها المجلس في أوقات مختلفة من عملية صياغة الدستور⁴.

خصصت بعض أحكام النظام الداخلي لصياغة الدستور والمصادقة عليه، نذكر على سبيل المثال: تنظيم اللجان التأسيسية الست والإجراءات التي يجب عليها إتباعها وعلاقتها بالهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة وبالجلسة العامة للمجلس الوطني التأسيسي، تضمن النظام الداخلي كذلك أحكاما عديدة تتعلق بعملية التصويت، و نجد هذه الأحكام المنظمة لإجراءات تصويت المجلس الوطني التأسيسي ضمن فصول القسم المتعلق بالجلسة العامة (من الفصل 83 إلى الفصل 93)، و بالقسم المتعلق بالنصاب في الجلسة العامة (من الفصل 94 إلى 97 و في باب) كامل مخصص للنظر في مشروع الدستور والمصادقة عليه (من الفصل 103 إلى 107). وينص الفصل 107 على أن المصادقة على مشروع الدستور تجرى وفق الفصل 3 من القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية⁵.

⁴ - أمين محفوظ، "من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي إلى المجلس الوطني التأسيسي"، منبر المحامي، سوسة، نوفمبر 2011، عدد 2، ص 1-15.

⁵ - الهاشمي الطرودي، "وهم الانتخابات على البرامج. الانتخابات القادمة هي الأساس انتخابات على المشاريع المجتمعية، جريدة المغرب، الجمعة 19 سبتمبر 2014.

الفرع الثاني : صياغة الدستور و عملية المصادقة أولا : مرحلة ما قبل الوصول إلى المسودة :

شرع أعضاء المجلس التأسيسي في عملية صياغة الدستور في 13 فيفري 2012. و أجرت اللجان التأسيسية عدة جلسات استماع لخبراء تونسيين ودوليين ولممثلي الحكومة والمجتمع المدني والأكاديميين، كما درست النصوص ذات الصلة والمتعلقة بالمسائل الدستورية وعمليات صياغة مماثلة. إضافة إلى ذلك، قام بعض أعضاء المجلس برحلات دراسية لمعرفة المزيد حول القانون الدستوري ببلدان شهدت عمليات صياغة دستور مماثلة. كان الدور التنسيقي لهيئة الصياغة ضعيفا بشكل ملحوظ منذ البداية، وقد أثر ذلك بشكل كبير على أعمال اللجان وتناغم مساهماتها، فعلى سبيل المثال، لم تقم الهيئة بعقد اجتماعات منتظمة إلى حدود سبتمبر 2012 أي 7 أشهر بعد بداية عملية الصياغة. إلى ذلك الوقت، عملت اللجان باستقلالية دون خطة عمل أو منهجية مشتركة⁶.

ولم ينجح المجلس الوطني التأسيسي لعدة أشهر في وضع موعد نهائي لتقديم المسودة الأولى. بينما كان لمثل هذا الموعد النهائي أن يساعد اللجان على تنظيم أعمالها⁷.

وفي جوان 2012 أدى تصاعد انتقاد المواطنين لعمل المجلس الوطني التأسيسي -الذي كان غامضا ولم يكن العموم على دراية به - إلى إعلان الرئيس بن

⁶ - عياض ابن عاشور ، الشعب والثورة والدستور ، دار الجنوب ، تونس ، 2014 ، ص 50 وما بعدها .

⁷ - المرجع نفسه ، ص 54 .

جعفر تاريخ 15 جويلية كموعده نهائي للجان لتقديم مسوداتها الأولى، فاجأ هذا الإعلان بعض أعضاء المجلس الوطني التأسيسي بما في ذلك العديد من أعضاء اللجان حيث أن هذه الأخيرة كانت في مراحل متفاوتة من عملية الصياغة. وسارعت لجان المجلس الوطني التأسيسي في عملية الصياغة وذلك للاستجابة للموعد النهائي الذي أعلن عنه مصطفى بن جعفر وكان هذا على حساب التوافق في الآراء فيما يتعلق بالمسائل الخلافية والحساسة ولم تتوصل كل اللجان إلى تقديم المسودة الأولى في هذا الموعد وفي 28 جويلية، سمحت هيئة التنسيق والصياغة للجنة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والعلاقة بينهما أن تقدم مقترحات متعددة للفصول المتعلقة بالنظام السياسي والتي لم يتم التوافق عليها، ويهدف تسريع العملية وتجنباً للتعثر في هذه النقطة الحساسة، قامت العديد من اللجان الأخرى باعتماد نفس المنهجية بخصوص القضايا الشائكة، ونتيجة لذلك، اتبعت اللجان الست خيارين إجرائين مختلفين: فقد قدمت بعض اللجان مقترحات متعددة فيما يخص الفصول الخلافية في حين قدم البعض الآخر الفصول في صيغة وحيدة وحسنت الخلافات بالتصويت بأغلبية أعضاء اللجنة،⁸ وفي 10 أوت كانت كل اللجان قد قدمت المسودات لهيئة التنسيق والصياغة وفي 14. أوت صدرت نتيجة أعمال اللجان الست كمسودة أولى للدستور، 30 فصلاً منها شمل خيارات متعددة تراوحت بين 2 و 5 صيغ.⁹

ثانياً - المسودة النهائية للدستور:

⁸ - 30 فصلاً من المسودة الأولى مع خيارات متعددة كان عددها يتراوح بين 2 و 5 خيارات لكل فصل .

⁹ - عياض ابن عاشور مرجع سابق، ص 55 .

وفي آخر شهر ماي كانت التوقعات كبيرة في صفوف المجلس التأسيسي و بوسائل الإعلام بأن المسودة الأخيرة للدستور التي سيتم اعتمادها للتصويت في الجلسة العامة سيتم إصدارها في أي وقت. نتج عن ذلك بيانات متناقضة في الصحافة وعلى الشبكات الاجتماعية من قبل العديد من الأطراف المعنية بالعملية وأدى ذلك إلى ارتباك فيما يخص التاريخ المحدد لنشر هذه المسودة¹⁰.

و فاجأ مرة أخرى الرئيس مصطفى بن جعفر الجميع عند تقديمه رسميا المسودة الأخيرة للدستور لوسائل الإعلام في غرة جوان 2013 و لاقت هذه المسودة فورا احتجاجات من قبل أعضاء المجلس الوطني التأسيسي أغلبهم من أحزاب المعارضة و لكن كذلك من قبل شركاء النهضة في الترويكا - المؤتمر و التكتل- و التي أفادت بأن المسودة لم تكن وافية لأعمال اللجان التأسيسية¹¹.

ومن أبرز المآخذ أن هيئة التنسيق والصياغة قد تجاوزت صلاحياتها عندما غيرت محتوى بعض الفصول التي تمت صياغتها من قبل اللجان وبإضافتها بابا للأحكام الانتقالية بدون استشارة اللجان. وقدم 70 عضوا من المجلس دعوى قضائية ضد أعمال هذه الهيئة أمام المحكمة الإدارية و لكن رفضت هذه الأخيرة في وقت لاحق النظر في النظر في الموضوع لعدم الاختصاص¹².

ثالثا - عملية المصادقة :

¹⁰ - المولدي رياحي ، حوار وطني حول الدستور وترسيخ الديمقراطية ، UK - Arab Partnership Fund ، تونس ، 2013 ، ص 9 . وللتذكير فإن الأستاذ المولدي الرياحي هو رئيس كتلة التكتل بالمجلس الوطني التأسيسي التونسي

¹¹ - يورج فيديكي ، الإصلاح الدستوري التونسي واللامركزية ردود فعل على مشروع مسودة دستور الجمهورية التونسية ، كلية القانون جامعة تورين ، 2013 ، ص 9 .

¹² - أحمد السوسي ، مرجع سابق ، ص 32 - 33 .

وتم اتخاذ أول خطوة ملموسة في اتجاه التصويت على الدستور فصلا فصلا، الذي طالما وقع تأخيره، يوم 30 ديسمبر 2013. و في ظل النظام الداخلي المعدل، كان للنواب يوما واحدا لتقديم اقتراحات تعديل فصول معينة في الدستور¹³، وفي اليوم التالي، تم توزيع 256 مقترح تعديل على كل النواب وتم نشرها على الموقع الالكتروني للمجلس. وأخيرا وبعد أشهر من النقاش، تم عقد جلسة عامة يوم 2 جانفي 2014 لتعديل النظام الداخلي مرة أخرى قصد منح لجنة التوافقات صفة رسمية والتنصيب على أن "التعديلات المنبثقة من لجنة التوافقات ملزمة لكل الكتل السياسية.

كما قام النواب في نفس ذلك اليوم بتقديم مطالبهم لأخذ الكلمة أثناء الجلسة العامة لفائدة أو ضد الفصول المقترحة والتعديلات. و بدأ التصويت على الدستور فصلا فصلا يوم 3 جانفي 2014 كان المجلس الوطني التأسيسي يأمل إتمام عملية المصادقة على الدستور (أي التصويت فصلا فصلا والتصويت على النص برمته) بحلول 14 جانفي 2014، الذكرى السنوية الثالثة للثورة التونسية، وزادت الأحزاب المشاركة مع الرباعي الراعي في الحوار الوطني من حدة الضغط على المجلس الوطني التأسيسي وذلك بتحديد تاريخ 12 جانفي كآخر موعد للمصادقة على الدستور، لكن

¹³ - يمنح الفصل 106 من أحكام النظام الداخلي (كما تم تنقيحه في 15 مارس 2013) أربعة أيام لتقديم مقترحات التعديل

مناقشة الباب موضوع المقترح. " كما أنه يجب أن يتم الإعلان " عن مناقشة الباب قبل 10 أيام على الأقل من موعد الجلسة العامة المعنية. " تم تعديل هذا الفصل مرة أخرى في 4 نوفمبر 2013 وتم تقليص آجال تقديم التعديلات إلى يوم واحد فقط. كما ارتفع العدد الأدنى للنواب اللازمين لاقتراح تعديل من 5 إلى 15 ووقع حذف شرط إعلان التصويت على كل باب قبل 10 أيام .

لم يتمكن المجلس الوطني التأسيسي من احترام هذا الموعد وصادق على الدستور في أقل من أربعة أسابيع أي في 26 جانفي 2014¹⁴.

ونعتبر هذه المرحلة سريعة للغاية بالنظر إلى عدد الفصول المصوت عليها، بما في ذلك تلك المثيرة للجدل والتي تتطلب عملية تفاوض دقيقة من قبل النواب¹⁵، وعلاوة على ذلك، فإن المصادقة على الدستور في مجمله تمت بأغلبية قياسية إذ تحصل على 200 صوت من بين الـ 216 90F نائبا حاضرا، في حين أن مجموع 145 صوتا فقط كان كافيا لإقرار الدستور¹⁶.

في 27 جانفي 2014 تم ختم الدستور من قبل رئيس الجمهورية السيد محمد المنصف المرزوقي ورئيس المجلس الوطني التأسيسي السيد مصطفى بن جعفر ورئيس حكومة تلك الفترة، السيد علي العريض. ودخل الدستور حيز النفاذ يوم 10 فيفري 2014 عند نشره في عدد خاص للرائد الرسمي للجمهورية التونسية¹⁷.

الفرع الثالث: القضايا الرئيسية في الدستور التونسي الجديد

تعتبر المصادقة على الدستور خطوة أساسية في انتقال البلاد من الاستبداد إلى الديمقراطية ولكنها ليست كافية بمفردها لضمان انتقال ديمقراطي ناجح. ينبغي

¹⁴ - المولدي الرياحي ، مرجع سابق . ص 10 .

¹⁵ - كان هناك مجموع 180 عنصرا وجب التصويت عليها: التوطئة التي كانت مقسمة إلى 8 أجزاء و 146 فصلا و 26 عنوانا، بالإضافة إلى التعديلات التي سيتم اقتراحها. المصدر: مؤتمر صحفي للجبب خضر، المقرر العام للدستور، 18 أكتوبر.

¹⁶ - وللتذكير فإن محمد العلوش، نائب عن حزب الخيار الثالث، لم يعش ليرى التصويت النهائي على الدستور حيث توفي بنوبة قلبية في 22 جانفي 2014 .

¹⁷ - إصدار عدد خاص من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في 10 فيفري 2014 ، أنظر الموقع الإلكتروني التالي

على السلطات التونسية أن تتخذ إجراءات تشريعية لمعالجة القضايا العالقة ولضمان تماشي الإطار القانوني مع الدستور الجديد.

أولا - حقوق الإنسان وكونيتها في الدستور:

تتضمن المسودة النهائية للدستور عدة إشارات إلى حقوق الإنسان وتنص على إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان للمساعدة على ضمان احترام هذه الحقوق وللتحقيق في انتهاكاتهما¹⁸ ، فناقش واضعوا الدستور في مراحل مختلفة من عملية الصياغة كونية هذه الحقوق، وكان هذا النقاش متأثرا بالنقاش حول مكانة الدين في الدستور ، أشارت توطئة المسودة الأولى إلى "القيم الإنسانية السامية". في المسودة الثانية، أضيفت في التوطئة إشارة إلى "مبادئ حقوق الإنسان" ولئن تمت إضافة مصطلح "كونية" في المسودة الثالثة إلا أن هذه الإشارة فقدت وزنها عندما قرنت بمعيار انسجامها "مع الخصوصية الثقافية للشعب التونسي". أثارت هذه الصيغة احتجاجات كبيرة من طرف المجتمع المدني وبعض أعضاء المعارضة ، في المسودة الرابعة والأخيرة، حذف هذا القيد، ومع ذلك لا يزال موجودا ضمينا من خلال وصف القيم الكونية لحقوق الإنسان "بالسامية"¹⁹ .

ينص التقرير العام حول مشروع الدستور الذي أصدرته هيئة الصياغة في 14 جوان 2013 على ما يلي: "إن وصف "القيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان

¹⁸ - ووردت عبارة "حقوق الإنسان" مرتين في التوطئة بينما ينص الفصل 39 على أن تعمل الدولة على نشر ثقافة حقوق الإنسان في سياق التعليم العمومي المجاني، و ينص الفصل 49 أنه لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان و حرياته المضمونة في الدستور .

¹⁹ - أحمد المالكي ، الأسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية ، في مجموعة مؤلفين ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، 2012 ، ص 388 .

الكونية" بصفة "السامية" يبرز التأكيد على أن التأسيس إنما يقوم على ما بلغ منها السمو بما فيه من مضامين نبيلة وأن ذلك يستوعب المعنى المراد من الصيغة السابقة التي كانت تشترط أن يكون التأسيس على هذا الأساس الثاني في حدود "ما ينسجم مع الخصوصيات الثقافية للشعب التونسي" خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار ما ذكر بعد ذلك من إشارة للاستلهام من الرصيد الحضاري ومن الحركات الإصلاحية المستندة إلى مقومات الهوية العربية الإسلامية والكسب الحضاري الإنساني²⁰.

ثانيا - المسألة الدينية في الدستور الجديد :

منذ البدء، استأثرت مكانة الدين في الدستور الجديد باهتمام كبير من طرف الأحزاب السياسية و المجتمع المدني، كان جوهر النقاش هو كيفية إيجاد توازن بين الهوية العربية الإسلامية لغالبية الشعب التونسي والطابع العلماني المنشود للدولة ، امتد النقاش أيضا إلى كيفية ضمان المساواة الكاملة للجميع بغض النظر عن دينهم بالتوازي مع الاعتراف بكون تونس دولة مسلمة، تضمنت التوطئة في المسودة الأولى من الدستور إشارات صريحة وأخرى ضمنية للمسألة الدينية، وحتى قبل صدور النسخة الأولى من مسودة الدستور تم التوصل إلى توافق بعدم إدراج " الشريعة" بصريح العبارة والاكتفاء برمزية الفصل الأول من دستور 1959 الذي ينص على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها و

²⁰ - هيئة التنسيق والصياغة. "التقرير العام حول مشروع الدستور" 14 جوان 2013، المجلس الوطني التأسيسي على الموقع الالكتروني التالي :

العربية لغتها والجمهورية نظامها " ، وهو فصل يؤكد على الهوية العربية الإسلامية لتونس دون الإقرار صراحة بأن الإسلام هو دين الدولة²¹.

يمنع الدستور كذلك تعديل الفصل 2 الذي ينص على الطبيعة المدنية للدولة. وقد رأى بعض ممثلي المجتمع المدني في تعريف الدولة كمدنية وإسلامية في نفس الوقت تناقضاً، ولهذا السبب، اعتبروا أن منع إدخال تعديلات على المادتين الأولى والثانية قد يخلق صراعاً²².

اعتبر بعض أعضاء المجلس التأسيسي أنه يتوجب على الدولة حماية المقدسات في حين رأى البعض الآخر أنه ينبغي على الدستور أن يترك لكل شخص حرية اختيار دينه دون تعدد أو تدخل من الدولة²³.

ثالثاً - الحقوق والحريات والقيود الواردة عليها :

أثار مجال الحقوق الأساسية والحريات والتفاعل بينها نقاشات حادة طوال عملية وضع الدستور²⁴، ويعد الباب المتعلق بالحقوق والحريات من أكثر الأبواب

²¹ - راجع التوطئة من المسودة الأولى للدستور التونسي الجديد .

²² - بالإضافة إلى الفصل 1 و 2، وقع التنصيص على منع تعديل الفصول في أحكام أخرى من الدستور وهي الفصل 49 :

(" لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمنة في هذا الدستور و الفصل " (75) لا يجوز لأي تعديل أن ينال من عدد الدورات الرئاسية ومدتها بالزيادة).

²³ - توفيق المدني ، تطورات المشهد السياسي التونسي ، مجلة الوحدة الإسلامية ، بتاريخ : مارس 2014 ، على الموقع الإلكتروني التالي ، تم الاطلاع بتاريخ ، 2016/12/19 :

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/147/tmadini.htm>

²⁴ - رأى البعض من الأكاديميين ومن الطبقة السياسية في تونس أن هذا الباب جاء مشوباً بعدة نقائص، سواء من حيث المصطلحات أو المحتوى؛ فمن الناحية الشكلية والتي لها تأثير على الجوهر، وقد لاحظوا وجود غموض في بعض الألفاظ وغياب لبعض المصطلحات المتأكدة كان من الضروري استعمالها، تماشياً مع ما هو معمول به في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنها مصطلح الحقوق الأساسية والحريات الأساسية والحريات العامة، وهي المصطلحات المتداولة اليوم، سواء في الإعلانات أو المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان مثل ميثاق الأمم المتحدة (التوطئة) أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 8) أو العهد الدولي الخاص بالحقوق

التي حققت تقدما الى مدى كبير مع مرور الوقت، بينما وقع إدراج العديد من الحقوق ضمن الباب الخاص بالمبادئ العامة، أدمجت المسودة الرابعة للدستور كل الحقوق الأساسية، في الباب الخاص بالحقوق والحريات كما تم ذكره سابقا، باستثناء حريتي المعتقد والضمير. تكرر المسودة النهائية للدستور العديد من الحقوق المدنية والسياسية، مثل حرية التعبير والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة كما أنها نصت على عدة حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة، يختتم باب الحقوق والحريات بـ "لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان و حرياته المضمونة في هذا الدستور"²⁵.

المدنية والسياسية (المادة5)، كما أن المصطلحين المذكورين مستعملان في أدبيات حقوق الإنسان، وكذلك في فقه القضاء المدني والجزائي والدستوري، الوطني والأجنبي. ورأوا أنه من الغريب أنه جرى إقصاء تلك المصطلحات تماما في المسودة، واقتصر واضعو المسودة على استعمال عبارة الحريات والحقوق دون أي تدقيق، خاصة أن الحريات تنقسم إلى عدة أنواع. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الحقوق فقد كان من الأجدر إضافة نعت «الأساسية» والذي كان مستعملا في دستور تونس غرة جوان 1959. مع الإشارة إلى أن الفصل 6 من المسودة تحدث عن الحقوق الفردية والعامة. وكان من المفروض التنصيص على ذلك في الباب الثاني المخصص للحقوق. كما أن عبارة «حقوق عامة» غامضة ولا معنى لها. وكان من الأجدر استعمال كلمة «حقوق جماعية» التي تقابل الحقوق الفردية. وجاء في الفصل ذاته أنّ الدولة توفر أسباب العيش الكريم. وبصرف النظر عن كون هذه العبارة متداولة في الخطاب السياسية الشعبوية، فإن تعهد الدولة بذلك قد يثير مشاكل في صورة عدم الوفاء بالتزامها. وتذكرنا هذه اللفظة بما جاء في الفصل 26 الذي نصّ على «أن الدولة تبذل كل الجهود لضمان الحق في العمل في ظروف لائقة وعادلة» وهذه أيضا صيغة متداولة في الخطاب السياسي ولا يمكن الارتقاء بها إلى مستوى الدستور ، انظر في هذا الشأن : عبد الله الأحمدى: قراءة نقدية في مسودة الدستور: ملاحظات ومقترحات - من أجل دستور

لكل الشعب ، جريدة الشروق التونسية بتاريخ 11/03/2013 .

²⁵ - الفصل 49 من الدستور التونسي لسنة 2014 .

رابعا - تفعيل دور المعارضة السياسية وحقوقها :

يعد الاعتراف بدور المعارضة السياسية وحقوقها من أهم النتائج الإيجابية للحوار الوطني في المناطق الذي أُجري بين ديسمبر 2012 و جانفي 2013²⁶ ، لم تتم الإشارة إليه في المسودتين الأولى والثانية، وقد تضمنت المسودة الثالثة إقرارا بدور المعارضة كمكون أساسي في مجلس نواب الشعب (الفصل 57) واعتمد المشروع الرابع (الفصل 59) ، نفس الصياغة مع إضافة حق المعارضة "في تكوين لجنة تحقيق كل سنة وترؤسها" دون إعطاء أي معلومات عن مكانة وصلاحيات هذه اللجنة.

أما النص النهائي فإنه لا يحتفظ فحسب بالاعتراف الصريح بكون المعارضة "مكونا أساسيا" في السلطة التشريعية، بل وينص أيضا على ترؤسها اللجنة المكلفة بالمالية. وتلعب هذه اللجنة دورا رئيسيا في التحكم في أموال الدولة لكونها مسؤولة عن مراجعة الميزانية السنوية للدولة قبل التصويت عليها في المجلس، كما أنها تتولى تقييم رشد استخدام أموال الدولة²⁷ ، كما يوسع الدستور أيضا في قائمة السلطات التي يمكن لها إحالة مشاريع القوانين أمام المحكمة الدستورية لتشمل رئيس

²⁶ - تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول عملية الحوار الوطني الذي نص على ادراج حقوق المعارضة في الدستور

و كان ذلك في ولايات المنستير، سيدي بوزيد وبنزرت. للمزيد من التفصيل ، انظر برنامج الامم المتحدة الانمائي، "الحوار الوطني حول مشروع الدستور: تقرير عام ، تونس في مارس 2013 ، ص 35 .

²⁷ - للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا لأهمية هذا الاعتراف الصريح انظر: زيد العلي ونديا بن رمضان ، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، "دستور تونس الجديد: التقدم المحرز والتحديات" ، 16 فيفري

2014 . على الموقع الالكتروني التالي :

<http://www.opendemocracy.net/-arab>

-ben-donia-ali-al-zaid/awakening-new-s-99%80%2%E tunisia/romdhane

-to-challenges-and-progress-ionstitut

الجمهورية أو رئيس الحكومة أو 30 نائبا²⁸ مما من شأنه أن يعزز حقوق المعارضة، وبالتالي، الطابع الديمقراطي للدولة²⁹.

خامسا - اصلاح النظام القضائي وتفعيل دور السلطة القضائية:

في ظل نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي كانت السلطة القضائية تابعة للسلطة التنفيذية و مفتقرة للاستقلالية، لذا وجب أن يضمن الدستور التونسي الجديد استقلالية القضاء و نزاهة العدالة، وخلال مناقشة المجلس الوطني التأسيسي الباب المتعلق بالسلطة القضائية فصلا فصلا، أصدرت منظمة العفو الدولي و هيومن رايتس واتش توصيات مشتركة لضمان استقلالية القضاء و اعطائه صلاحيات كافية. و قد رحبت المنظمتان بإرساء الدستور التونسي أساسا متينا لاستقلالية القضاء حيث يتضمن باب السلطة القضائية ضمانات هامة، بما في ذلك الفصل 102، الذي يؤكد أن "القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات"، ويحجر الفصل 109 التدخل في القضاء، كما يلاحظ أيضا أنه تحسنت صياغة النص المتعلق بتعيين القضاة بشكل ملحوظ في نص الدستور المصادق عليه (الفصل 106)³⁰،

وعلى الرغم من أن الفصل ينص على ضرورة دعم هذه التدابير مسبقا بقرارا من المجلس الأعلى للقضاء، إلا أنه يترك مجالا واسعا للقانون لتحديد شروط

²⁸ - انظر الفصل 120 من الدستور التونسي لسنة 2014 .

²⁹ - عتمد مجلس حقوق الإنسان قرارا يؤكد على الدور الحاسم الذي تقوم به المعارضة السياسية والمجتمع المدني في إرساء دعائم الأداء السليم للحكم الديمقراطي .

³⁰ - الفصل 103 من المشروع الرابع لمسودة الدستور التونسي لسنة 2014 .

الإيقاف عن العمل، ويمكن أن تُستخدم هذه التدابير في المستقبل لإضعاف مكانة القضاء³¹.

الفرع الرابع: تناقضات الدستور

ظهرت نفس التناقضات و نفس الترددات خلال مناقشة التوطئة و العديد من فصول الدستور الأخرى، مثل الفصل 141 من الباب 8 من مشروع جوان³² 2013، المتعلّق بعدم قبول أي تنقيح لمبدأ أن الإسلام هو دين الدولة، في نهاية المطاف حذف هذا الفصل وباتت تونس اليوم البلد العربي الوحيد الذي لم ينصّ صراحة في الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، و ظهرت نفس المواجهات بين وجهات نظر متعارضة حول الفصل 6 من الدستور، و في النهاية تمّت المصادقة على الفصل 6 مع ما يتضمّنه من تناقضات صارخة بين فكرة الدولة راعية للدين وحامية للمقدسات، وكافلة لحرية المعتقد و حرّية الضمير و ممارسة الشعائر الدينيّة و ضامنة لحياد المساجد عن التوظيف الحزبي و مانعة لدعوات التكفير³³

³¹- المبادئ الأساسية المتعلقة باستقلال القضاء للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة

القانونية في أفريقيا.

³²- الفصل 141. لا يمكن لأي تعديل دستوري أن ينال من:

الإسلام باعتباره دين الدولة،

اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية،

النظام الجمهوري،

الصفة المدنية للدولة،

مكتسبات حقوق الإنسان وحرّياته المضمونة في هذا الدستور،

عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة.

لفصل 6: "الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساج

، أما الفصل 39 المتعلق بحق التعليم، فقد شهد نفس الإطار السجالي الساخن و هو يحمل علامات التنازلات المتبادلة و المقايضة المتحصّل عليها في تسويات اللحظة الاخيرة و هي بمثابة الحلول التأجيلية في انتظار ما يحدثه المستقبل. و يرى الاستاذ رافع ابن عاشور ، و هو يقيم الدستور من زاوية حقوق الإنسان: (يبدو أنّ اتجاهين متناقضين يتبلوران في الدستور الجديد: توسيع نطاق التقيّد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان من جهة، معدل بشيء من الحذر تجاه المعايير نفسها من جهة أخرى³⁴، ولكن يمكن أن تمتدّ هذه الملاحظة إلى مجالات أخرى ومتعددة من الدستور).

الفرع الخامس: تعديل الدستور

ينص الفصل 147 من المسودة على عدم إمكانية تعديل الدستور إلا بعد خمس سنوات من دخوله حيز التنفيذ. وفي رأينا أنّ أحكام هذا الفصل غير وجمية، إذ انه من المبادئ المتفق عليها في الفقه الدستوري أن تعديل الدستور هو حق مطلق للشعب، له أن يمارسه متى شاء ولا يمكن الحد من هذا الحق، بالإضافة إلى أنه لا يمكن للمجلس الوطني التأسيسي أن يحرم الشعب من هذا الحق فمهمته تنتهي بمجرد المصادقة على الدستور ولا تمتد صلاحياته إلى ما بعد ذلك، وليس له أن يفرض على الشعب أحكاما تتعلق بالمستقبل. فالشعب هو صاحب السيادة

تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها".

³⁴ - Rafea Ben Achour, «La constitution tunisienne du 27 janvier 2014 », *Revue française de droit constitutionnel*, numéro 100, décembre 2014, p.785.

وسيمارسها عن طريق مجلس الشعب الذي سيقع انتخابه لاحقا وهو الذي سيمثله، ومن ناحية أخرى فان هذا الفصل لن يقيّد الشعب أو مجلس الشعب، إذ يمكن تعديل الدستور، سواء بمصادقة مجلس الشعب على ذلك أو عن طريق الاستفتاء، ولا يجوز الطعن في هذا التعديل إن وقع، ويتجه حذف هذا الفصل لعدم مشروعيته وعدم جدواه، ذلك أنه يمكن لمجلس الشعب لاحقا حذف هذا الفصل بموجب قانون دستوري أو عن طريق الاستفتاء³⁵.

كما أن الفصل 148 من المسودة حَجّر أي تعديل ينال من الإسلام، باعتباره دين الدولة واللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية والنظام الجمهوري والصفة المدنية للدولة ومكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمنة في الدستور. إن هذا الفصل يكرّس ما اصطلح على تسميته في الفقه الدستوري نظرية الما فوق الدستورية أو القواعد المحصنة (supra-constitutionnalité) أي قيم أو قواعد أو أحكام تعلق الدستور ولا يمكن النيل منها، إذ يرى البعض أن القواعد الدستورية المشمولة بالحصانة المطلقة تعتبر فوق الدستور ذاته، وإنها بمعزل عن كل معالجة مستهدفة (manipulation) قد تحاول أن تقوم بها أي جهة³⁶.

المطلب الثاني: المصادقة على الدستور وأثرها على عملية الانتقال الديمقراطي في تونس :

نستطيع القول إن الطبقة السياسية في تونس، على اختلاف مشاربها ومرجعياتها، راهنت على العملية الدستورية واعتبرتها جسر المرور بأمان إلى انتقال

³⁵ - الإصلاح الدستوري في تونس ، مرجع سابق .

³⁶ - يوسف حاشي ، مرجع سابق ، ص 212 .

ديمقراطي حقيقي بما ميزها من تعايش واحترام للاختلاف وتنافس نزيه بين السياسيين على خدمة الصالح العام في إطار الثوابت الوطنية. وقد عكست اللحظات التي أعقبت المصادقة النهائية على الدستور الجديد في ساعة متأخرة من مساء يوم 26 يناير 2014 وحدة التونسيين وتوافقهم على صياغة دستور يعبر عنهم "جملة وتفصيلاً"؛ فهو يعبر عن هويتهم الوطنية الجامعة، وأيضا عن خصوصياتهم الثقافية والجغرافية والفكرية والسياسية، ويمثل الحاضنة التي يحتكمون إليها في يمكن أن يواجه البلاد من الاختلاف بين مكوناتها السياسية، وقد صادف أن يوافق يوم المصادقة النهائية على الدستور إثر أول قراءة له وبنسبة موافقة فاقت التسعين بالمائة، يوم إعلان تشكيلة الحكومة الجديدة التي ستولى إدارة البلاد في ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وتبرئ المناخ السياسي والاجتماعي لانتخابات نزيهة وشفافة تجري في ظل تطبيق الدستور الجديد³⁷.

الفرع الأول: الاستحقاقات الانتخابية في تونس، طريق نحو تكريس الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي

أولا : كانت أولى عمليات الانتقال نحو الديمقراطية بمعناها الاجرائي من خلال صناديق الاقتراع في تونس ما بعد الثورة والإطاحة بنظام بن علي، هي عملية انتخاب أعضاء المجلس الانتقالي التأسيسي الوطني التونسي الذي كان بمثابة تعويضاً عن برلمان تونس وهذه الخطوة الديمقراطية كانت بداية ظهور التيارات

³⁷ - فتحي الجراي ، الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي ، في سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، بتاريخ 28 يناير 2014 ، ص 06 .

الأيدولوجية المُتنافسة على مقاعد السُّلطة وكذلك بوادر تبلور الاستقطاب السياسي حول الهوية التونسية وتوصيف واقعي لحجم شعبية الأحزاب التونسية جميعاً على أرض الواقع في أول اختبار حقيقي لها، وقد فاز الائتلاف الثلاثي بقيادة حزب النهضة التونسي بحوالي 40% من مقاعد المجلس التأسيسي التونسي وكذلك كان للأحزاب القومية واليسارية نصيب من مقاعد المجلس³⁸.

ثانيا : الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس بعد الثورة

تُعتبر الانتخابات التونسية الفائزة من أكبر المعارك الديمقراطيّة التي حدثت في تونس ، و التي احتلت أهمية كُبرى في وسائل الاعلام ، ومن بوادر هذه المعارك النقاش الذي دار حول شكل قانون الانتخابات والذي حسم بإقرار المجلس التأسيسي التونسي قانوناً جديداً ، بحيث صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي بشكل رسمي على أن يكون الأحد 26 أكتوبر 2014 موعداً رسمياً لإجراء الانتخابات البرلمانية، على أن تجري الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر، وكانت الأحزاب السياسية قد توصلت إلى الاتفاق حول تقديم الانتخابات البرلمانية على الانتخابات الرئاسية لتنتهي بذلك الجدال الطويل الذي كاد يدخل البلاد في أزمة سياسية من شأنها أن تؤثر على إجراء الانتخابات في توقيتها المشار إليه في الدستور، فالعام 2014 شهد انتخابات أساسية أربعة هي: الرئاسية والبرلمانية ومجالس الولايات (المحافظات) والبلدية، وما يجعل هذه الانتخابات على قدرٍ أكبر من الأهمية، صيغة تقاسم السلطة بين مناصب رئيس الجمهورية

³⁸ - إبراهيم فوزي ، مرجع سابق ، ص 20 .

ورئيسي الوزراء والبرلمان، إضافةً إلى دور البرلمان الجديد في الحفاظ على مبادئ الدستور الأساسية وترجمة المواد والهيئات الدستورية بأطر تشريعية واضحة³⁹.
الفرع الثاني: الانتخابات التونسية بعد الثورة، هل هي إحدى لبنات عملية الانتقال الديمقراطي؟

إنه من الضرورة بمكان فهم رهانات هذه الانتخابات، فهي تشكل مرحلة حاسمة في تاريخ تونس الحديث التي يرجى منها أن تكون انتخابات لتدعيم الانتقال نحو الديمقراطية (élections de consolidation) بعد انتخابات 2011 التي يمكن اعتبارها انتخابات مؤسسة (élections fondatrices) بمعنى أنها أسست لأول انتقال سلمي ديمقراطي للسلطة بعد رحيل النظام السلطوي، كما أنها تؤسس لبداية تشكل النظام الديمقراطي الجديد الذي سيحل محله، وعلى أية حال، يمكن المجازفة بالقول أن الانتخابات التونسية الحالية تتوفر لها العديد من الشروط التي قد تجعلها تفضي إلى تأسيس أول تجربة ديمقراطية حقيقية ليس في تونس فحسب وإنما في العالم العربي ككل.

³⁹ - تونس تحدد موعد الانتخابات النيابية والرئاسية رسمياً، موقع العربية انظر الموقع الإلكتروني التالي :

<http://www.alarabiya.net/ar/north->

[africa/tunisia/2014/06/25/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-.html](http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2014/06/25/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-.html)

أولاً: أنها انتخابات تأتي كتتويج لمخاض مجتمعي عسير تميز بتدافع سياسي كبير، لم يخل من لحظات صعبة كادت تعصف بعملية الانتقال برمتها، تمكن الفرقاء السياسيون من تديرها بشكل توافقي، وهو ما يعني توافر حد أدنى من القواسم المشتركة التي ستشكل ثوابت لاشتغال النظام السياسي الجديد بعد الانتخابات. وهنا يتجلى الفرق بين التجربتين التونسية والمصرية، حيث أن الانتخابات التي شهدتها هذه الأخيرة، والتي أفضت إلى فوز الإخوان المسلمين، تم إجراؤها قبل الحسم في القضايا الخلافية سياسياً وإيديولوجياً، وهو ما أعاق بشكل كبير اشتغال المؤسسات السياسية التي أفرزتها هذه الانتخابات، وساهم في تفاقم حدة التقاطب السياسي في المجتمع السياسي المصري⁴⁰.

ثانياً: أن النقاش السياسي الذي واكب عملية الانتقال كان نقاشاً داخلياً تونسياً/ تونسياً بشكل كبير رغم دخول بعض الأطراف الإقليمية والدولية على الخط في بعض اللحظات، وقد ساعد على ذلك عاملان أساسيان هما: أولاً: الوضع الجيوسياسي لتونس، الذي ساعد على إبقاء رهانات الفاعلين الخارجيين في حدودها "معقولة"، أي أنها لم تكن بالشكل الذي تساهم فيه في تغيير موازين القوى بين الفاعلين الداخليين، ثم ثانياً: الدور المحدود للجيش في الحياة العام وبقاؤه محايداً (ظاهرياً على الأقل) في الصراع الدائر منذ بداية الانتقال بين مختلف الفرقاء السياسيين، ولعل هذا الشرط مفيد أيضاً في المقارنة بين مآلات التجربتين التونسية والمصرية⁴¹.

⁴⁰ - محمد الهاشمي، مجلة هيسبرس، بتاريخ 2012/03/24، ص 07

⁴¹ - أحمد موسى بدوي، إرهابات الثورة التونسية، مجلة الشروق التونسية، بتاريخ 2012/06/24.

ثالثا: وجود نظام للقيم السائد في المجتمع التونسي، والذي يمكن اعتباره لأسباب متعددة متوفرا على الحد الأدنى لما يمكن تسميته "البنيات الاستقبلية الضرورية لاشتغال النظام الديمقراطي"، فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات ونصوص قانونية، بل هي أيضا، وبالدرجة الأولى ثقافة ونظام قيم يعلي من شأن قيم الحرية والعدالة واحترام التعدد والاختلاف والتسامح، ويتميز بحد أدنى من الاتفاق حول حدود دور الدين في الفضاء العمومي⁴².

الخاتمة:

إن الشيء الأكثر مفاجأة في سجل مفارقات الثورة التونسية وما صاحبها من إصلاحات دستورية وما يميزها من حيث الجماليّة السياسية العامة لفترة الانتقال الديمقراطي، فإنّه يتمثل في أن دستور 27 جانفي 2014 الديمقراطي والتعددي، الذي كان تتويجا للثورة غير مأمول فيه، الميزة الأساسية للثورة تتجسد في أن الدستور التونسي كان نتيجة مناقشة واسعة و مفتوحة أجريت في أعماق المجتمع نفسه، وفي هذه التجربة لم يعد المجتمع تحت الوصاية كما كان في العهد البورقيبي، ومن أهم حقائق المسار الدستوري و أبرزها أن الدستور بات يعكس حقا انتظارات المجتمع وتخوفاته وتناقضاته.

⁴² - Heba Saleh, "Tunisia: After the Revolution," Financial Times, March 10,

2016, <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/4f215d9c-d402-11e5->

829b8564e7528e54.html#axzz43Nu2aPwx

يمكن وصف الدستور التونسي أنه دستور تسوية بامتياز ، بالطبع هذا الا يعني أن الحالة التونسية لم تشهد انفلاتات حادة للتقاطبات السياسية ، لكنها استطاعت في نهاية مسار الدسترة المعقد ، أن تنتج وثيقة توافقية تمثل خلاصة جدل وسجال وخلاف ووفاق وتنازلات متبادلة من الشرائح الأوسع تمثيلا للمواطنين التونسيين ، ولعل هذا النجاح يشكل امتدادا لطابع التوافق العام الذي ظل يسم عموما ، في مرحلة ما بعد الثورة علاقة النخبة التونسية بعضها ببعض ، وجعلها تلتقي في القواعد الأساسية للعمل المشترك ، وضمن هذا القدر المشترك من التوافق والذي تطلب قدرا غير يسير من المفاوضات والتفاهمات والتنازلات ، دبر الدستور التونسي المسائل الملتهبة في شأن الهوية ومآل الدولة المدنية وعلاقة الشريعة الإسلامية بالقانون .

هكذا زواج الدستور التونسي في توصيفه للدولة بين اعتبارها دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها (الفصل الأول من الدستور التونسي لعام 2014) ، من جهة أخرى ، دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون .

على الرغم من نجاح تونس في تقديم نموذج لديمقراطية عربية ممكنة، فإنها لم تنجح في تحويل المنجز الديمقراطي إلى تطور اقتصادي، وازدهار اجتماعي. ما يخشى معه في المرحلة القادمة هو اختلال التوازن في القوى السياسية بين التيار الإسلامي من جهة وبقية المكونات الأخرى، وهو ما حدث فعلا عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أفرزت فوز المرشح الحر الرئيس الحالي لتونس السيد قيس سعيد ، والتي تشهد عهده حالة من التخبط وعدم الاستقرار على كافة المستويات تقريبا السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية ...

قائمة المراجع:

الكتب:

- أمينة هكو ، مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والمتغير ، المستقبل العربي ، ع 22 ، الدوحة ، 2012
- عياض ابن عاشور ، الشعب والثورة والدستور ، دار الجنوب ، تونس ، 2014 .
- المولدي رياحي ، حوار وطني حول الدستور وترسيخ الديمقراطية ، UK - Arab Partnership Fund ، تونس ، 2013 .
- يورج فيدكي ، الإصلاح الدستوري التونسي واللامركزية ردود فعل على مشروع مسودة دستور الجمهورية التونسية ، كلية القانون جامعة تورين ، 2013 .
- أمحمد المالكي ، الأسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية ، في مجموعة مؤلفين ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012 .
- النصوص القانونية :
- الدستور التونسي لسنة 2014 .
- القانون التأسيسي عدد6لسنة 2011المؤرخ في 16 ديسمبر 2011و المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية التونسي .
- المقالات باللغة العربية:
- فتحي الجراي ، الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي ، في سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، بتاريخ 28 يناير 2014 .
- أحمد موسى بدوي ، إرهابات الثورة التونسية ، مجلة الشروق التونسية ، بتاريخ 2012/06 /24 .

- أسماء نويرة ، صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس : مداخلة أقيمت أمام الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. جندوبة بتونس ، فبراير 2015 .
- أمين محفوظ، "من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي إلى المجلس الوطني التأسيسي"، منبر المحامي، سوسة، عدد 2نوفمبر 2011.
- الهاشمي الطرودي ، "وهم الانتخابات على البرامج . الانتخابات القادمة هي بالأساس انتخابات على المشاريع المجتمعية، جريدة المغرب، الجمعة 19 سبتمبر 2014.
- محمد الهاشمي ، وهم الانتقال الديمقراطي ، مجلة هيسبرس ، العدد 525 ، بتاريخ 2012/03/24 .
- المقالات باللغة الأجنبية:**
- Rfaaa Ben Achour, «La constitution tunisienne du 27 janvier 2014 », *Revue française de droit constitutionnel*, numéro 100, décembre 2014.
- المقالات المنشورة على المواقع الالكترونية:**
- توفيق المدني ، تطورات المشهد السياسي التونسي ، مجلة الوحدة الإسلامية ، بتاريخ : مارس 2014 ، على الموقع الالكتروني التالي ، تم الاطلاع بتاريخ ، <http://www.wahdaislamyia.org/issues/147/tmadini.htm> : 2016/12/19
- زيد العلي ودنيا بن رمضان ، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، "دستور تونس الجديد: التقدم المحرز والتحديات"، 16 فيفري 2014 . على الموقع الالكتروني التالي : <http://www.opendemocracy.net/arab/>

- تونس تحدد موعد الانتخابات النيابية والرئاسية رسميا , موقع العربية انظر
الموقع الالكتروني التالي :

<http://www.alarabiya.net/ar/north->

[africa/tunisia/2014/06/25/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-](http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2014/06/25/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-)

-Heba Saleh, "Tunisia: After the Revolution," Financial Times, March 10,
2016, <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/4f215d9c-d402-11e5->